الاقتصادي

14
العدد (2367)
السنة التاسعة - الأربعاء
(18) كانون الثاني 2012

أسعار العملة في مزاد البنك المركزي

السعر الأساسي الذي رسا عليه البيع	١١٧٠/ دينار/ دولار
المبلغ المباع من قبل البنك بالسعر المعلن	١٧٥,٤١٠,٠٠٠
مجموع عروض الشراء/ (دولار)	١٧٥,٤١٠,٠٠٠
عدد المصارف المساهمة في المزاد	٢١

اسعار النفط

خام القياس الأوروبي مزيج برنت	١٠٦ دولارات للبرميل
الخام الأمريكي الخفيف	٨١,٢٦ دولار للبرميل

فيما طالب صندوق النقد بعدم تشريع قوانين مكبلة للاقتصاد

البنك الدولي يشيد بانضمام العراق لمبادرة الشفافية الدولية

□ بغداد/ المدى

أشاد البنك الدولي بانضمام العراق للمبادرة الدولية للشفافية في الصناعات الاستخراجية ، فيما كشفت مصادر نيابية مطلعة أن صندوق النقد الدولي طالب مجلس النواب بعدم تشريع قوانين مكبلة للاقتصاد العراقي الساعي للاندماج مع الاقتصاديات العالمية .

وقالت الممثلة الخاصة للبنك الدولي في العراق ميري هيلين أن الحكومة العراقية بذلت جهداً كبيراً في مشروع الانضمام الى مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية وما يعكسه ذلك من جدية والتزام من قبل الحكومة.

واكدت هيلين على التحسن الحاصل في عدد من الجوانب منها بعد تفعيل آليات الانفاق الالكتروني.

وبحثت هيئة مستشاري الحكومة مؤخراً التقدم الحاصل في تنفيذ المشاريع الممولة من قبل البنك الدولي في البلاد.

وقال بيان للهيئة : ان لجنة مراقبة تنفيذ المشاريع الممولة من البنك الدولي على شكل منح وقروض، بحثت في مقر هيئة المستشارين في مكتب رئيس الوزراء خلال الاجتماع الدوري التقدم الحاصل في تنفيذ المشاريع الممولة من البنك الدولي، والسبل الكفيلة لمعالجة المعوقات والصعوبات التي تواجه آلية التنفيذ ، بحضور ممثلي البنك الدولي، والوزارات المعنية، والبنك المركزي ، وعدد من الخبراء والمستشارين في الهيئة .

ونقل البيان عن رئيس هيئة المستشارين ثامر الغضبان قوله : إن الاجتماع تم خلاله عرض التقدم الحاصل في تنفيذ المشاريع منذ الاجتماع الدوري الذي عقد في شهر آب عام ٢٠١١ ، والوقوف على مستوى الالتزام والإنفاق للمشاريع خلال عامي ٢٠١٠ -٢٠١١ لكل من المشاريع الممولة من خلال منح البنك الدولي، وقرض المؤسسة الدولية للتنمية التابعة للبنك، فضلاً عن بحث اسباب وجود الفجوات بين التخطيط والتنفيذ والانفاق الفعلي .

وأضاف الغضبان : ان الحكومة ملتزمة بالتعاون مع المنظمات الدولية وتطوير قدرات الوزارات لتنفيذ المشاريع مؤكداً وجود معوقات متشابهة في جميع المشاريع تحاول اللجان المتخصصة ايجاد الحلول لها، فضلاً عن ضرورة تسجيل مشاريع المنح والقروض الدولية في الموازنة العامة للدولة لتأمين التوفيق والمتابعة ولمعرفة تأثيرها الايجابي على الاقتصاد الوطني".

واوضح البيان : ان لجنة مراقبة تنفيذ المشاريع والبنك الدولي اتفقا على أهمية استمرار عقد الاجتماعات الدورية ولقاءات المتابعة بينهما ودعم فرقة متابعة المشاريع، بالاضافة الى دعم الوزارات لوضع آليات استدامة وصيانة المشاريع والبرامج بعد اكمال تنفيذها لافتا الى ان الاجتماع شارك فيه ممثلو البنك الدولي في اربيل وعمان وبيروت عبر الدائرة التلفزيونية .

الى ذلك كشفت اللجنة المالية النيابية عن مطالبات لصندوق النقد الدولي تقدم بها خلال زيارته الأخيرة للعراق بأهمية عدم تشريع مجلس النواب لقوانين تقوض نمو الاقتصاد العراقي .

واكدت اللجنة النيابية ان تشريع قوانين ترفع من الموازنة التشغيلية على حساب الاستثمارية اثار حفيظة صندوق النقد الدولي.

وقالت عضو اللجنة المالية النيابية نجيبة نجيب لـ"شفق نيوز" : إن ممثلي صندوق النقد الدولي في زيارتهم الأخيرة للعراق اجتمعوا مع رئيس مجلس النواب اسامة النجيفي وأعضاء اللجنة المالية وطالبوا المجلس بعدم تشريع قوانين تعرقل نمو الاقتصاد العراقي .

وكانت اللجنة المالية في مجلس النواب كشفت، في أوائل كانون الاول الماضي عن تهديد صندوق النقد الدولي برفع دعمه عن العراق في العام المقبل في حال عدم التزام الاخير بشروطه وملاحظته وفي مقدمتها تخفيض الموازنة التشغيلية.

وأوضحت نجيب : ان صندوق النقد الدولي اكد ان زيادة الموازنة الاستثمارية ستفضي الى توفير فرص عمل كثيرة مما يؤدي الى تقليص حجم البطالة في العراق".

وبينت ان ما اثار حفيظة صندوق النقد الدولي هو استمرار زيادة الموازنة التشغيلية على حساب الاستثمارية وهذا ما لاحظه أيضا في موازنة عام ٢٠١٢".

وكانت الحكومة قد أقرّت الموازنة الاتحادية لعام ٢٠١٢ والتي بلغت قيمتها ١٠٠ مليار دولار بزيادة قدرها ٢٢ ٪ عن العام السابق.

وخصصت الحكومة أكبر نسبة من موازنتها لقطاع الطاقة، إذ بلغت ١٧,٤٨ ٪من مجموعة الموازنة، تلاه قطاع الأمن والدفاع ب١٤,٦ ٪، والخدمات الاجتماعية ١٣,٢٨ ٪.

وعلى صعيد ذي صلة قال عضو اللجنة المالية النائب نجيبة نجيب إن الخميس القادم سيشهد مناقشة قانون الموازنة العامة، وامكانية زيادة رواتب المتقاعدين والدرجات الوظيفية فضلا عن زيادة تخصيصات المحافظات والاقليم.

وقالت نجيب (للوكالة الاخبارية للانباء) : إن القراءة الثانية لمشروع الموازنة العامة في مجلس النواب، ستعرض يوم الخميس المقبل وسيتم الاستماع لآراء ومقترحات النواب ثم ستقوم اللجنة المالية النيابية بتكثيف عملها لانهاء المشروع وادخال جميع النصوص المقترحة اليه، ثم طرح مشروع القانون الى مجلس النواب للتصويت عليه.

واشارت الى أن اللجنة المالية النيابية لديها الرغبة لزيادة الدرجات الوظيفية خلال هذا العام باضافة (٤٢)الفا الى الدرجات الوظيفية الموضوعة في الموازنة البالغة (٥٨)الفا لكي تصبح (١٠٠)الف درجة وظيفية.

وأضافت: ان هناك مقترحا لزيادة التخصيصات المالية الخاصة بتنمية الاقاليم والمحافظات من اجل القيام بمشاريعها الاستثمارية والإستراتيجية، الى جانب دعوات من قبل أعضاء البرلمان لاعانة الشرائح الفقيرة في المجتمع لاسيما المتقاعدين من خلال زيادة رواتبهم.

استثمارات جديدة في البصرة

□ البصرة/ المدى

بحث محافظ البصرة الدكتور خلف عبد الصمد مع المستثمر احمد إسماعيل سبل الحصول على الفرص الاستثمارية في قطاع البتروكيماويات والغاز وانشاء فندق خمس نجوم على ضفاف شط العرب، وبحضور رئيس هيئة الاستثمار خلف البدران.

وذكرت مصادر إعلامية مطلعة ان اللقاء تناول ضرورة تقديم أفضل الخدمات الى المواطن البصري عبر تنفيذ المشاريع العمرانية الكبرى من خلال الشركات المحلية والاجنبية الاستثمارية الرصينة لاسيما التي تملك أعمالا مماثلة وناجحة، الى جانب تقديم التسهيلات اللازمة لإيصال البصرة إلى مصاف المدن المتحضرة والمتطورة وإنشاء الأبنية المتعددة الطوابق التي تخلو المحافظة منها اضافة الى التوجه الجديد بإنشاء مدن متكاملة خارج التصميم الأساس لمدينة البصرة.

وقال محافظ البصرة: إننا بصدد إنشاء مدينة متكاملة تبعد عن البصرة (٣٥ كم) باتجاه قضاء الفاو والأخرى على طريق محمد القاسم باتجاه المطار وتحتوي كل واحدة منهما على ١٠٠ الف وحدة سكنية فضلا عن الخدمات الأخرى.

بدوره قال رئيس هيئة استثمار البصرة خلف البدران ان الهيئة تعمل جاهدة على تسهيل عمل المستثمر المحلي كونه يعرف قيمة البصرة التجارية وأصولها الحضارية، كاشفا عن توفر مساحات أراض يمكن استغلالها في شتى القطاعات الاستثمارية

صلاح الدين تصرف أكثر من ٩٥% من موازنتها الاستثمارية

□ صلاح الدين/ وكالات

أعلنت إدارة محافظة صلاح الدين أنها انجزت صرف اكثر من ٩٥ ٪ من موازنتها ضمن برنامج تنمية الأقاليم للعام الماضي، مؤكدة أن موازنة العام الحالي ستزيد عن ٣٧٠ مليار دينار، وبزيادة ٥٠ ملياراً.

وقال محافظ صلاح الدين، أحمد عبد الله عبد، في مؤتمر صحفي : تمكنت محافظة صلاح الدين من انجاز صرف حوالي ٩٥,٢٣ ٪ من ميزانية العام الماضي"، لافتاً الى "وجود أخطاء في العمل يجب تجاوزها في العام ٢٠١٢، خصوصا في مجال المخاطبات الإدارية".

وأضاف المحافظ أن "الموازنة التي سنحصل عليها العام الجاري ستبلغ نحو ٣٧٠ مليار دينار، بزيادة تقرب من ٥٠ مليار دينار"، مبيناً ان "محافظة صلاح الدين حصلت على ميزانية تكميلية بلغت ٤٩ مليار دينار تم احتسابها على المشاريع الكبيرة التي لا يزال العمل متواصلاً فيها".

واكد على اهمية التنسيق بين الدوائر وتجاوز الاخفاقات التي وقعت العام الماضي"، مهدداً بـ"انزال عقوبات ادارية بالمسؤول الذي لا يلتزم بالسياقات الادارية الصحيحة، خصوصاً في مجال رسم المشاريع وإرسالها الى المحافظة فقط وليس الى مجلسها".

وانتقد الاجراءات الروتينية التي تحد من دخول المستثمرين الى محافظة صلاح الدين، مطالباً بـ"تعزيز التعاون بين المؤسسة الامنية والاهالي لزيادة نسبة الامن في المحافظة".

تجدر الاشارة الى أن ميزانية تنمية الاقاليم في صلاح الدين ستوزع بنسبة ٢٠ ٪على المشاريع الكبرى، مثل مطار صلاح الدين وقصر العدالة، فيما ستوزع نحو ٨٠ ٪على الوحدات الادارية ووفقا للنسبة السكانية.

٢٦ شركة تبدي استعدادها لبناء محطة كهرباء في كركوك

□ كركوك/ وكالات

قال مسؤول محلي في محافظة كركوك إن نحو ٢٦ شركة عربية وأجنبية أبدت استعدادها لبناء محطة كهربائية ضخمة بسعة ٥٠٠ ميغاواط في المحافظة.

وقررت وزارة الكهرباء بحكومة إقليم كردستان في آب من العام الماضي تزويد محافظة كركوك بـ٢٢٥ ميغاواطا من الكهرباء لمدة خمسة أعوام وعلى الرغم من ذلك فان كركوك ما تزال بحاجة الى محطات اخرى لسد النقص الكهربائي.

وتحتاج كركوك إلى نحو ٨٨٠ ميغاواط لتغطية الطلب اليومي، بينما هي الآن تجهز بنحو ٤٥٠ ميغاواطاً ٢٤٠ من الشبكة الوطنية و٢٢٥ من مستثمر كردي.

وقال نائب رئيس مجلس محافظة كركوك ريبوار طالباني لوكالة كردستان للانباء (آكانيوز) إن "٢٦ شركة أميركية وبريطانية وتركية وأجنبية بالإضافة إلى دول عربية ابدت استعدادها لتنفيذ مشروع محطة كهربائية في كركوك".

وصوت مجلس محافظة كركوك العام الماضي على بناء محطة كهربائية بسعة ٥٠٠ ميغا واط.

واضاف طالباني أن "كركوك تتسلم الآن نحو ٤٥٠ ميغاواطاً من الكهرباء، ٢٤٠ من الشبكة الوطنية و٢٢٥ من مستثمر كردي، وهذا المشروع كان باقرار من مجلس المحافظة بنصب محطات سواء عن طريق الاستثمار أو تسليم المفتاح بشكل مباشر".

وعن المبلغ للمشروع قال طالباني إن "الكلفة لهذا المشروع ستتوقف على عطاء المحطة في كمية انتاج الكهرباء علما انها ستكون بسعة ٥٠٠ ميغاواط، وسينفذ هذا المشروع في القريب العاجل وسننهي مشكلة تردي الكهرباء قريبا".

وعلى الرغم من ان محافظة كركوك اعلنت في ٩ كانون الاول الماضي عن افتتاح محطة كهربائية حديثة في قرية دارمان الا ان زيادة الاستهلاك لم تسهم في معالجة الازمة.

وكان مسؤولو محافظة كركوك الغنية بالنفط تمكنوا في الصيف الماضي من امتصاص غضب السكان بعد التعاقد مع إقليم كردستان لتزويد المحافظة بالطاقة الكهربائية والتي سيتم تسديد أجورها من مشروع البترودولار.

وكان العشرات قد تظاهروا في كركوك وعدد من المدن في ٢١ آب الماضي للمطالبة بتوفير الكهرباء، وسبق هذه الاحتجاجات تظاهرات مماثلة في حزيران/يونيو.

ومنذ سنوات، يعاني قطاع الكهرباء في العراق عموما من نقص في انتاج الطاقة جراء ما تعرضت له المحطات وشبكات النقل من أضرار كبيرة عند اجتياح الاحتلال الأميركي للبلاد العام ٢٠٠٣، وما اعقبه من اعمال تخريب.

ويبلغ الطلب الحالي على الكهرباء في العراق بين ١٢ و١٤ الف ميغاواط، في حين ان المتوفر يتجاوز ستة الاف ميغاواط بقليل.

ويقول خبراء ان العراق لن يتمكن من تلبية الطلب كاملا قبل العام ٢٠١٤.

اقتصادي: المتغيرات العالمية تنعكس سلباً على الاقتصاد الوطني

□ بغداد/ المدى

قال الخبير باسم جميل أنطون إن الاقتصاد الوطني شديد التأثر بمتغيرات الاقتصاد العالمي بحكم اعتماده على الريع النفطي من جانب وتشابكه مع المنظمات الاقتصادية الدولية من جانب آخر .

واضاف انطون بحسب (البغدادية نيوز) : إن الاقتصاد الوطني يعتمد في موازنته على واردات الريع النفطي وبالتالي فإن أية أزمة عالمية تنعكس سلباً . وأضاف أنطون : إن تشابك وتعدد المنظمات الدولية ينتمي العراق إليها كصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية يجعله في أزمات دائمة" . وتابع أنطون : إن الاقتصاد العراقي يواجه تحديات كبيرة للاندماج في الاقتصاد العالمي لتنظيم هذا الاقتصاد وإعادة هيكلته وإيجاد مصادر دخل أخرى من خلال إعادة هيكلة للقطاعات الإنتاجية كالصناعي والزراعي والقطاع السياحي" .

وأكد أنطون أن العراق غير مؤهل لدخول منظمة التجارة العالمية فالوقت غير مناسب لوضع القطاعين الصناعي والزراعي إذ لا يمتلكان مؤهلات الانتماء بحكم التخلف الموجود في هذين القطاعين كذلك تأجيل التعرفة الكمركية لها رغم وجود تشريع بخصوصها، فضلا عن التشريعات والقوانين الحالية التي لا توافق شروط المنظمة.

مدير التحرير | رئيس القسم | مسؤول الصفحة | القسم الفني | قسم التصحيح